

27 April 2007
Arabic
Original: English

اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة في عام ٢٠١٠

الدورة الأولى

فيينا، ٣٠ نيسان/أبريل - ١١ أيار/مايو ٢٠٠٧

إجراء التجارب النووية

ورقة عمل مقدمة من أعضاء مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية

١ - ترحب مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بتوقيع ١٧٧ دولة على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وتصديق ١٣٨ دولة عليها. وتؤيد المجموعة، وفقا لموقفها المبدئي الذي اتخذته منذ أمد بعيد لصالح القضاء الكلي على جميع أشكال الأسلحة النووية، أهداف المعاهدة، التي يقصد منها إنفاذ فرض حظر شامل لجميع تفجيرات التجارب النووية، ووقف التطوير النوعي للأسلحة النووية مما سيمهد السبيل من أجل القضاء الكلي على الأسلحة النووية.

٢ - وتشدد مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية على أهمية تحقيق التقيد العالمي بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، بما في ذلك الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية، مما يساهم، في جملة أمور، في عملية نزع السلاح النووي ومن ثم يساهم في تعزيز السلام والأمن الدوليين. وتعتقد المجموعة أيضا أنه إذا أُريدَ إعمال أهداف معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية إعمالا تاما، سيكون من الجوهري استمرار التزام جميع الدول الموقعة، لا سيما الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية، بترع السلاح النووي.

٣ - وتعتقد مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أن الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية تتحمل مسؤولية خاصة عن كفالة دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ، ليس فقط لأنها من بين الدول الأربع وأربعين



الواردة في المرفق ٢ بالمعاهدة، وإنما أيضا لأنه يتوقع منها، نظرا لوضعها، أن تحتل مكان القيادة في جعل هذا الحظر حقيقة واقعة. ولن يتسنى تحديد مدى نجاح معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية إلا عندما توقعها وتصدق عليها الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية والبلدان المتبقية في المرفق ٢.

٤ - وتؤكد مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، من جديد أن أحد أهم العوامل في تيسير بدء نفاذ المعاهدة هو تصديق الدول الحائزة للأسلحة النووية عليها، حيث أنها تتحمل مسؤولية خاصة في هذا الصدد. ومن شأن اتخاذ الدول الحائزة للأسلحة النووية قرارات إيجابية أن يؤثر التأثير المرغوب على التقدم المحرز نحو بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. وسيؤدي التصديق المبكر عليها من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى تمهيد السبيل وتشجيع البلدان الباقية الواردة في المرفق ٢ بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، لا سيما الدول الثلاث التي لديها مرافق نووية غير خاضعة للضمانات، كي توقع وتصدق على المعاهدة. ومن شأن عدم تصديق دولة كبرى حائزة للأسلحة النووية على المعاهدة، وعدم دعم اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية برفض عنصر من العناصر الرئيسية في نظام المعاهدة للتحقق، أن ينال من هذا الصك الهام المناهض لإجراء تجارب نووية.

٥ - وتشير مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية إلى تعهد الدول الحائزة للأسلحة النووية عند التفاوض على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بكفالة أن توقف المعاهدة كلا من الانتشار الرأسي والأفقي، مما يمنع ظهور أنواع جديدة من النبائط النووية، فضلا عن الأسلحة النووية القائمة على مبادئ فيزيائية جديدة. وذكرت الدول الحائزة للأسلحة النووية في ذلك الوقت أن الخطوات الوحيدة التي يتعين إتباعها هي الحفاظ على سلامة وموثوقية الأسلحة المتبقية أو الموجودة، التي لا تشمل إجراء تفجيرات نووية. وفي هذا الصدد، تطلب المجموعة إلى هذه الدول أن تواصل الامتناع عن إجراء تفجيرات التجارب النووية لتطوير الأسلحة النووية أو زيادة تحسينها. وتود المجموعة أن تشدد من جديد على مبادئ نظام عدم الانتشار، سواء رأسيا أو أفقيا.

٦ - وتؤكد مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية أهمية أن تبقى الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية على وقفها الاختياري لتفجيرات تجارب الأسلحة النووية منذ فتح باب التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. بيد أن المجموعة تعتقد أن هذا الوقف لا يحل محل توقيع المعاهدة والتصديق عليها وبدء نفاذها.

٧ - وتشدد مجموعة دول عدم الانحياز الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية على أن تطوير أنواع جديدة من الأسلحة النووية يتنافى مع الضمان الذي قدمته الدول الخمس الحائزة للأسلحة النووية وقت إبرام معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، أي أن تحول المعاهدة دون تحسين الأسلحة النووية الموجودة وتطوير أنواع جديدة من الأسلحة النووية. ورثما تدخل المعاهدة حيّز النفاذ، ينبغي للدول أن تمتنع عن اتخاذ أي إجراءات تتنافى مع أهدافها ومقصدها. وفي هذا السياق، تعرب المجموعة عن القلق الشديد من جراء قرار دولة حائزة للأسلحة النووية تقليل الوقت اللازم لاستئناف التجارب النووية إلى ١٨ شهرا بوصف ذلك انتكاسة لاتفاقات المؤتمر الاستعراضي في عام ٢٠٠٠. وما زال أيضا الافتقار إلى إحراز تقدم بشأن بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في موعد مبكر يشكل مدعاة للقلق.